

هيئات تستأجر يافعين وعاطلات عن العمل لإشعال التوتر في القاهرة

أطفال الشوارع قبل موقوتة في وجه المجتمع المصري



اشتياك بين الشرطة المصرية ومظاهرين في القاهرة (الزمان)

الخطوة الهامة عند ابداع الطفل في مؤسسة او دور ايواء يجب ان نقر بمسؤوليتها وبعيدتها امام هذا الطفل الا ان عقارة غرامة العقوبة والتي لا تقل عن الف جنيه ولا تزيد عن 5 الف جنيه وحبس 16 شهرا لا يشكل دية اسام هذه الروح التي تتعرض للادنى والاستغلال، لوضحة ان القانون شكل لجنة لحماية الطفولة في كل محافظة برئاسة المحافظ التابع لها تعمل على تطبيق هذه العقوبة.

بون محاسبة ورغم ان هناك اسما وضوابط للتعامل مع هؤلاء الا ان هذه الضوابط غايات عن مطبق القانون فكانت النتيجة ما يحدث اليوم. فتشهير الى طفل الشوارع فور القبض عليه يجب ان يستقبله اخصائي نفسي وليس ضابط قسم كما يراعى عدم وضعه في الحجز مع المجرمين فيجب ان يكون له مكان مخصص حتى لا يتعرض للحرش او الضرب او استخدام كبار المجرمين وهي

الانسان والمجتمع المدني اصحت الان مشغولة بالاحداث السياسية الجارية ولم يشغلوا الا بهؤلاء البرياء. اما دكتور جواهر جابر الحامية بمرکز قضايا المرأة تشير الى ان قانون الطفل رقم 126 لسنة 2008 جرم من يعرض الاطفال للخطر وفي مثل هذه الاحداث عندما تعرض الاطفال للقتل او الاصابة يجب ان يعاقب الا ان تطبيق القانون يقف محل سر حتى هذه اللحظة وبالتالي يهدر دم اي طفل

احتياجات اطفال الشوارع الاساسية وفشله في احتوائهم جعلهم اصحاب سيكولوجية مقلوبة تشهر بالظلم وتسمى للانتقام من المجتمع. وهو ما وفر تربة خصبة لصحاب القلوب المريضة لاحتواء اطفال الشوارع في تفجير الاحداث وتدمير الدولة مشيرة الى انه قد فات الاوان لاحتواء هؤلاء الاطفال وحل مشكلتهم في ظل حالة الفوضى والانفلات الامني التي تضر بالمجتمع فجمعيات حقوق

كما اظهرت هذا دراسة حديثة صادرة عن مركز الدراسات الاقتصادية برئاسة صلاح جودة مدير المركز الا ان النظام اساء استخدامها في غير محلها. وعن الجانب الامني في تلك المشكلة قال مصدر امني مسؤول: ان احد اسباب انتشار تلك الظاهرة هو عدم وجود قانون رادع يحد من تواجد او ازدياد اعداد اطفال الشوارع وان وجدت قوانين رادعة مثلا في قانون الطفل فان من الصعب تطبيقها على ارض الواقع لعدم وجود الرقابة الكافية. القانون الذي يحاكمون به كمتسولين او باعة متوجلين منذ اكثر من نصف قرن وحتى قانون الاحداث الذي تم تحديثه منذ حوالي 3 سنوات لم يكن كافيا او ممجلا لكل متطلبات المجتمع في تلك الفترة بل بالعكس الكثير من العقوبات التي يراها الكثير منهم بسيطة او ذات مدد قليلة قد تشجع على انتشار الظواهر الثلاث الباعة الجائلين والمتسولين الذين هم في اصلهم الظاهرة الثالثة اطفال الشوارع.

التكاتف وتغليب العقوبات
على المجتمع ان يفهم ان الامن ليس عصا سحرية لانه قادر على المنع والضغط ولكن ليس دوره الضبط ومراقبة مراحل ما بعد الضبط وعلى الجميع التكاتف وتغليب العقوبات وابداء بدائل وتكثيف الرقابة على دور الاحداث والرقابة اذا كنا نرغب في علاج تلك المشكلة التي اتضح خطرها الحقيقي في تلك المرحلة الحاسمة من التاريخ المصري. يضيف المصدر: مثلا قانون التسول لم يتغير منذ عام 1933 والذي يعاقب المتسول بالحبس مدة لا تزيد على 3 اشهر وهي عقوبة يسيرة على طفل شارع يعمل كمتسول يتحول الى شاب

التقرير المذاع بالتلفزيون المصري بإلقاء الحجارة قائلا: كنت ماسك عصاية ولوعا وشريف الروبي هي اللي قال لي. فيما قالت احدي المتشبهات انها في يوم ذهبت للحيطة فتأخرت 5 دقائق فعاد والدها للمنزل فلم يجدها فصرها بالخرطوم ولذلك هربت من المنزل واخذت ملابسها وذهبت للبحث عن الشارع حيث كانت تبني بمسجد عمر مكرم مشيرة الى انها كانت تقذف الطوب وتهتف مع المعتصمين في الاحداث. وأشار متهم آخر الى انه كان يتم توزيع المخدرات والاموال والبانغو على المتواجدين امام مجلس الوزراء وكانت عناصر القوات المسلحة المكلفة تأمين المنشآت ومرافق الدولة بمنطقة شارع مجلس الشعب القبض على 164 متهما من العناصر المشاركة في احداث مجلس الوزراء واضرار النيران في عدد من المباني وتمت احالة جميع المتهمين الى النيابة العامة لمباشرة التحقيقات.

وعلى الرغم ان تلك الظواهر تفرجت بشكل واضح في احداث مجلس الوزراء وبعض الاحداث التي سبقها الا ان تلك الظاهرة تولدت في ظل النظام السابق بفعل الظلم الاجتماعي الذي وقع عليهم على مدى 30 عاما فاصبحوا فريسة سهلة يمكن استغلالها من جانب الفلول واصحاب الاجندات الخاصة. وقال ياسر فتحي عضو المنظمة المصرية لحقوق الانسان والخبير التربوي: ان ظروف القهر التي عاشها هؤلاء الاطفال في ظل النظام السابق جعلهم متقنين على المجتمع والدولة معا مما دفعهم لممارسة العنف خلال تلك الاحداث ورغم الحصول على مليار و400 مليون دولار من اجل معالجة اطفال الشوارع على مدى 35 عاما من الولايات المتحدة والدول الاوروبية

القاهرة - الزمان
كشفت احداث العنف التي جرت مؤخرا امام مجلس الوزراء المصري في القاهرة وتواجد اعداد كبيرة من اطفال الشوارع في تلك الاحداث عن خطورة تلك الظاهرة على امن المجتمع خاصة بعدما كشفت جمعية رعاية الاحداث عن استنجاز هؤلاء الاطفال للتحريب. وقال محمد البدي رئيس الجمعية: ان ما تاكد في يقين فريق الجمعية الذي نزل الى احداث مجلس الوزراء منذ بدايتها هو استنجاز اطفال الشوارع بغرض اثارة حالة من الفوضى والانفلات عقب حالة الاستفزاز النسبي التي شهدتها البلاد عقب تولى الدكتور كمال الخزوري مقاليد الامور وكذا عقب الانتشار الامني المكثف وحالة الطمأنينة التي بنها وجود اللواء محمد ابراهيم وزير الداخلية الجديد. واذن ان واقعة استنجاز اطفال في اعمال الفوضى والشغب والعنف التي شهدناها ليست الاولى من هذا النوع ولكن قد سبقها واقعة اقتحام سفارة اسرائيل ورشق وزارة الداخلية بالحجارة وما عقب ذلك من تعدد على مقر مديرية امنالجيزة وسفارة المملكة العربية السعودية.

وكانا التلفزيون قد اذاع مقابلة مع المتهمن بالتورط في احداث مجلس الوزراء والتي سقطت 10 شهداء وعشرات المصابين وشهدت حرق المجمع العلمي المصري ومبنى هيئة الطرق والكباري. وقال احد المتهمن: انه كان ذاهبا للبحث عن شقيقة فقابلة شريف الروبي الناشط في حركة 6 ابريل والذي اخبره بانه سيعطيه 100 جنيه من اجل حراسة الابوية داخل خيمته المكتوب عليها هنا يرقد شريف الروبي يضيف انه كان يحضر لهم الطعام والشراب وامرهم بحسب

مصادر حقوقية مغربية: ملف السلفية الجهادية في طريقه الى الحل

عبدالحق بن رحمون

وزارها الى التزام سياسة التشقق، وهذا يعتبر سابقة في تاريخ الحكومات المتعاقبة على المغرب، حيث دعا بكتيران كل وزراء حكومته بانتهاج سلوك يرمي الى التشقق ويدعو الى عدم التسرع في اختيار اعضاء دوائهم، كما حد جميع اعضاء حكومته الى الكشف عن ترواتهم ومحتلتهم، خلال بداية مسار عليهم وذلك في غضون الايام المقبلة، ليتم نشرها في وسائل الاعلام، وبالتالي هم ملزمون كذلك بالكشف عن ترواتهم لدى المجلس الاعلى للحسابات.

وعلى صعيد آخر قالت مصادر حقوقية مغربية ان ملف السلفية الجهادية في طريقه الى الحل، وذكرت ذات المصادر ان الريميد وزير العدل المغربي الجديد التقى امس الاول الاثنين وفدا يمثل معتقلي السلفية الجهادية، الذين سيضعون اول مذكرة مطلية على طاوله الوزير الجديد، الذي كان احد ابرز المتتبعين لهذا الملف، وبدورها تنتظر تنسيقية الدفاع عن المعتقلين الاسلاميين رد رئاسة الحكومة على عقد لقاء اخر مع عبد الله بكتيران حول الموضوع نفسه.

ومن جهة اخرى وفي سجن تولا 2 بكتاس علق المعتقلون اضرابهم المفتوح عن الطعام الذي دام 14 يوما، وذلك بعد زيارة لجنة مسودة من المجلس الوطني لحقوق الانسان برئاسة محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس.

وجاءت زيارة اعضاء المجلس الوطني لحقوق الانسان، بعد الزيارة التي قامت بها اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الاسلاميين للمجلس بتاريخ 2 كانون الثاني الجاري، وذكر بيان للجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الاسلاميين ان الوفد الذي حل بكتاس ناقش مجموعة من المطالب.

ومن جهة اخرى، توصل النقاش الى ضرورة ايفاف التفتيش المنهج للاسبزازي للمعتقلين، التمهيد بايقاف كل اشكال المعاملات الحساسة بالكرامة الإنسانية.

بعض تطلعاته. وعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في 18 كانون الاول غزمنة على السهر على تامين كافة ضمانات الشفافية في الانتخابات التشريعية المقبلة، موضحا ان الجزائر ستوجه الدعوة بهذه المناسبة للمراقبين الدوليين.

وتطلق المعارضة اتهامات بتزوير الانتخابات لصالح الحزب الحاكم، منذ اقرار التعددية السياسية في 1989.

وقال مدلسي ان الاتحاد الاوروبي وافق بالاضافة الى الاتحاد الافريقي وليس لدينا اي شك في ان نتخص كل من منظمة الامم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة التعاون الاسلامي الى هذا السعي.

واوضح ان مسالة عدد المراقبين ليس من اختصاص الجزائر بل يتعلق الامر بكل منظمة. واذف انه اذا كانت منظمة ما تريد ارسال الف ملاحظ فسيكونون على الرحب والسعة وليس من صلاحيات الجزائر عرقلة او تحديد عدد الملاحظين. وذكر الوزير الجزائري بان هذه المنظمات ارسلت في الماضي مراقبين خلال الانتخابات السابقة في البلاد.

ويفتخر ان تجري الانتخابات التشريعية في النصف الاول من ايار 2012، بحسب رئيس الوزراء احمد اويحيى.

لكن استدعاء الهيئة الناخبة من صلاحيات رئيس الجمهورية وسيتم ذلك بعد انتهاء عهدة البرلمان الحالية في 2 شباط. وجررت الانتخابات التشريعية الاخيرة في 17 ايار، 2007.

لا تحديد لعدد المراقبين الدوليين في الانتخابات التشريعية الجزائرية

الجزائر: مبادرة تحالف انتخابي للتيار الإسلامي للفوز بالانتخابات التشريعية المقبلة



جزائرية تدلي بصوتها في الانتخابات الرئاسية السابقة (الزمان)

مثل هذا الامل وحمانيته وتمتمته بل العمل على تحويله الى مشروع عملي يمكن ان يقف سدا منيعا في وجه كل من يحاول اطفاء شعلة الامل هذه والعودة بالمجتمع الجزائري الى المربع الاول قبل تحقيق اهدافه او

اجراء انتخابات شفافة حرة وبنزيهة وذات مصداقية في الجزائر. وقالت الوثيقة إنه في مثل هذه الحالة فينجد يتوجب على تشكيلات التيار الإسلامي أن تعمل على حسن استثمار ورعاية

في نفوس أبناء الشعب الجزائري عامة وبنساء التيارات الإسلامي خاصة في إكثانية العودة الى ساحة التأثير في المشهد السياسي العام من اجل التغيير ايجابي خاصة اذا ما هيئت الظروف والمناخ العام

الجزائر - الزمان
اطلقت 168 شخصية من التيار الإسلامي الجزائري بكل توجهاته مبادرة لتوحيد الأحزاب الإسلامية ضمن تحالف انتخابي والدخول بقائمة واحدة للفوز بالانتخابات التشريعية المقبلة المقررة في ايار المقبل.

من جانبه اعلن وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي انه لا تحديد لعدد المراقبين الدوليين المدعومين لمراقبة الانتخابات التشريعية المقررة في ايار. واطلقت هذه الشخصيات في الوثيقة على مبادرة تسمى اسم (من اجل قائمة موحدة للإسلاميين في الانتخابات التشريعية المقبلة) وضمت قيادات سابقة ومؤسسة لتيار الإخوان المسلمين مثل السعيد مرسي والسلفيين والسلفية العلمية والجزارة (تبار) يؤمن بالفكر الإسلامي (الحلي) وقالت الوثيقة إنه نظرا لما آلت إليه الأوضاع السياسية في الجزائر بعد ذلك الفضل المتكرر للسلطة المتعاقبة على إدارة البلاد وذلك في مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية، والتي جعلت المواطن الجزائري يعيش ضك الحياة ويفقد جزءا هاما من كرامته الإنسانية رغم انفسه، ونظرا لحالة التصحر السياسي والثقافي الذي تعرفه الساحة الوطنية هذه الايام نتيجة الاستبداد السياسي وسياسة الانفراد بالحكم ولو تحت سميات مختلفة ومتعددة. وتابعت الوثيقة وتخلط للضعف الكبير والواضح الذي آلت اليه

● anb
NILESAT
satellite:atlantic bird 4
7 degrees west -Ku
Frequency:10873 vertical
s\r27500
fec3\4

● الآن على الأقمار التالية

● HOTBIRD
Ku Band
Frequency:10949GHZvertical
MPEG2SR:27500Ms\s
Fec:3\4clear

● ARABSAT
2bBadr4
Frequency 12073GHZ Horizontal